

لذلك سوا تركه عما أو سهوا فإذا أتته أركه فيها
 أيام الترتيب فالأصح أنه أداء لأنه فعمل في
 وقت المعتد ركه شرعا لا قضاء وجب النص علي
 أنه أداء في الرعاء واهل السقاية وقيس غيرهم
 عليهم وإنما وقع أداء لأنه وقع قضا لما دخله
 التدارك كالوقوف بعد فواته ولأن صحته به
 مؤقتة بوقت محدود والقضا ليس كنه كك
 وما وقع لبعضهم من تسمية قضا إذا لم يصح
 المفعول أو نسي باطلا لقضا علي ما أخذ
 عن وقت الفاضل وفيه دليل لجواز تأخير رمي
 الأيام كلها لأخر أيام مني حتى رمي يوم
 الأخير وميل السبكي والأذري وابن النقيب
 الحرمة تأخيرها وإن كان أداء فيه نظر لأن أصل
 الأداء الجواز لا التعارض بل كلام التجميع صريح
 في رده حيث قال نقلا عن الرواية وغيره
 لا يرضى للرعاء في ترك رمي جرح العقبة
 يوم النحر ولا في تأخير طواف الأفاضة عن يوم
 النحر فإن أخذوه عنه كان مكرها كما قاله
 أخوه غيرهم ففعله كان مكرها صريح في عدم
 الحرمة وجملة حرمة التعميم لا دليل عليه ومعني
 قوله لا يرضى أي لا يصير مباحا بل كرهه إلا أنه
 يترتب فيها كما مر **وإذا لم يتدأ الرمي حتى زالت
 الشمس من العور الذي يلية فالأصح أنه يجب**
 الترتيب

الترتيب لأنه نسك متفر ومكسر فشرطه فيه كما
 في السعي ورعاية الترتيب في الزمان كرعائته في
 الحركات وتعيينه هنا بما بعد الزوال ليس
 منافية لاطلاق وجوب الترتيب كما تقدمت
 لتصرحه بأن رمي كل يوم لا يدخل إلا بالزوال
 ويجوز التدارك قبله فكيف يتعمق ترتيب
 بين ما دخل وقته وما لم يدخل فلو كان اطلاق
 غير ما هنا محمول عليه وعلي وجوب الترتيب
 لورمي الجبل عن يومه وعليه ومنها عت
 أمس وقعت عن أمس كما لو طاف أورمي عن
 غيره وعليه طواف أورمي فإنه يقع عما عليه
 لقصد جنس الرمي بخلاف ما لو لم يقصد
 الرمي أصلا نظرا لما مر في قصد الطواف عت
 الغير وتحصيل نحو أبق قاله الشارح وتبعه
 وتعيينه ابن قاسم بأنه محال في كل من قبيل
 قوله وأن أذن الخ وأشابهه لغوته نعمة غير
 فريه أي الترتيب بين الطواف بأن الرمي لا
 يقبل الصريح بخلاف الطواف في ضعف كاعلم مما مر
 في طواف الجود ولو كان عليه رمي يومين فري
 الجبلات كلها عن يومه قبل رميها عنه مساجله
 ووقع عن أمس كما ذكره الشيخان وغيرهما أي
 ولا يعله ذلك مخالفا لقوله المكن فلو خالف
 وقع عن نفسه صافا لأنه قصد جنس الرمي انتهى

Copyrighting Sersity